مدى تطبيق المصارف العراقية لمتطلبات بازل III : دراسة تحليلية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في العراق

The extent to which Iraqi banks apply the requirements of Basel III: An analytical study of a sample of private banks operating in Iraq

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 25-10-2021
- تاريخ ارسال التعديلات : 24-11-2021
- تاريخ قبول النشر: 12 -12 -2021

أ.م.د عمر علي كامل
جامعة النهرين / كلية قتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Dr.Omer Ali Kamil Al-Doori
College of Business Economics
/Al-Nahrain University,
Baghdad, Iraq
omeraldoori7@gmail.com

الباحثة ميس باسم اسماعيل
جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Mays Basim Esmaeel
College of Business Economics
/Al-Nahrain University,
Baghdad, Iraq
Mays_basim_95@yahoo.com

المستخلص :

ان القطاع المصرفي هو من اكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر ويعود السبب الى طبيعة عمل المصارف المرتبط بمجموعة من المخاطر ارتباطاً مباشراً لذلك من الضروري امتلاك المصرف رقابة داخلية فاعلة وكفوءة يستطيع من خلالها السيطرة على موارد المصرف من مخاطر الهدر والضياع، لذلك جاءت فكرة تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية من حاجة المصارف الى تقوية الرقابة الداخلية وزيادة صلابتها لمواجهة المخاطر بصورة فاعلة حيث تبلورت فكرة انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 عقب الانهيارات التي حدثت في القطاع المصرفي والتي كان سببها ظهور العديد من المصارف متعددة الجنسيات فضلا عن ازدياد وتفاقم المديونية العالمية لا سيما بالدول النامية لذلك اذا التزمت المصارف بتطبيق متطلبات بازل III ساعد ذلك في تخفيض المخاطر والسيطرة على الموارد المتاحة .

تتمثل مشكلة البحث في مدى تطبيق المصارف العاملة في العراق لمتطلبات بازل III و هل يتابع البنك المركزي تطبيق تلك المصارف للمتطلبات بشكل مستمر ، اما فرضية البحث فتشير الى تطبيق المصارف العاملة في العراق لمتطلبات بازل III و كذلك الى تأثير تطبيق متطلبات لجنة بازل III في الرقابة الداخلية للمصارف .

اما عينة البحث فتمثل في ثلاثة مصارف تجارية خاصة و هي مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف اشور الدولي و مصرف المنصور للاستثمار ، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات و منها ان متطلبات بازل III جاءت لتتواكب مع مصارف الدول الكبرى والتي من الممكن تغطية المخاطر التي تواجهها من رأسمالها والذي بدوره يمثل تحدياً لمصارف الدول النامية بسبب البيئة غير المناسبة لتطبيق هذه المتطلبات وان الرقابة الداخلية للمصارف من مصلحتها تطبيق جميع متطلبات بازل III لزيادة متانتها و قوة مواجهتها للمخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها .

اعتمد الباحث على القوانين و التشريعات الخاصة بموضوع البحث و اطاريح الدكتوراه و الرسائل الماجستير ذات الصلة اضافة الى الكتب و الدوريات العربية و الاجنبية ذات العلاقة بصلب الموضوع .

الكلمات المفتاحية : لجنة بازل III ، الرقابة الداخلية ، مصارف .

Abstract:

The banking sector is one of the sectors most exposed to risks and the reason is due to the nature of the work of banks that is linked to a group of risks directly. Therefore, it is necessary for the bank to have an efficient and efficient internal control through which it can control the bank's resources from the risk of waste and loss.

Therefore, the idea of establishing the Basel Committee on Banking Supervision came from the banks' need to strengthen the internal control and increase its solidity to face risks effectively. The increase and exacerbation of global indebtedness, especially in developing countries, so if the banks are committed to applying the requirements of Basel III, this will help reduce risks and control the available resources and reduce.

As for the research sample, it included three private commercial banks, which are the Iraqi Union Bank, Ashur International Bank and Al-Mansour Investment Bank.

The research reached a set of results, including that the requirements of Basel III came to keep pace with the banks of developed countries, and that it is possible to cover the risks they face from their capital, which in turn represents a challenge for banks of developing countries due to the difficulty of implementing these requirements and that the internal control of banks is in their interest to apply all the requirements Basel III to increase its durability and strength to face the risks it may be exposed to.

The research problem includes the extent to which banks operating in Iraq apply the requirements of Basel III and does the Central Bank of Iraq follow up on the application of these requirements periodically. For banks, the research sample is represented by three private commercial banks: Union Bank of Iraq, Ashur International Bank and Al-Mansour Investment Bank.

The researcher also relied on laws and legislations related to the subject of research, doctoral dissertations and relevant master's theses, in addition to relevant Arab and foreign books and periodicals. Relationship to the subject matter.

Keywords: Basel III , Internal Control , Bank

المقدمة :

ان الرقابة الداخلية للمصارف هي احد اهم اركان العمل المصرفي اذ ان قوة وفاعلية هذا النظام لها تأثير كبير على عمل المصرف اذ تساعد في التزام موظفي المصرف بالسياسات والاجراءات والنظم الداخلية فيه والتي تساعد في تحقيق الاهداف والخطط الخاصة بالمصرف بكفاءة وفاعلية، لذلك من المفترض ان تتقيد الرقابة الداخلية للمصارف بالمعايير الدولية الخاصة بالرقابة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

تبلورت فكرة انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1974 عقب الانهيارات التي حدثت في القطاع المصرفي والتي كان سببها ظهور العديد من المصارف متعددة الجنسيات فضلا عن ازدياد وتفاقم ازمة المديونية العالمية لا سيما بالدول النامية ، وقد تكونت اللجنة من مجموعة الدول الصناعية تحت اشراف بنك التسويات الدولي والتي وضعت معايير وضوابط ومتطلبات خاصة للرقابة المصرفية وقد خضعت الاتفاقية لتعديلات عديدة لتتلائم مع التطورات التي حدثت لاحقاً في القطاع المصرفي ، عقب الازمة المالية العالمية الاخيرة تم اصدار اتفاقية بازل III عام 2010 والتي زادت من الصلابة المصرفية لمواجهة الازمات المالية .

المحور الاول : منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

يمكن توضيح مشكلة البحث من خلال التساؤلات الاتية :

1. هل المصارف العاملة في العراق ملتزمة بتطبيق متطلبات بازل III ؟
2. هل البنك المركزي العراقي يتابع تطبيق المصارف العاملة في العراق لمتطلبات بازل III بشكل مستمر ؟

ثانياً : اهمية البحث

تبرز اهمية البحث في اهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني وفي اهمية الرقابة الداخلية في المصارف و في اهمية متطلبات بازل III للرقابة المصرفية في الرقابة الداخلية للمصارف وفي العراق خصوصاً.

ثالثاً : هدف البحث

يهدف البحث الى بيان و تحديد متطلبات بازل III للرقابة الداخلية و مدى تطبيق المصارف العراقية لها و تأثيرها في الرقابة الداخلية فيها.

رابعاً : فرضية البحث

تتمثل فرضيات البحث بالاتي :

1. هناك امكانية معقولة للمصارف العاملة في العراق لتطبيق متطلبات بازل III من قبل الرقابة الداخلية فيها .
2. يؤثر تطبيق متطلبات بازل III في فاعلية الرقابة الداخلية للمصارف .
3. البنك المركزي العراقي يتابع تطبيق متطلبات بازل III من قبل المصارف العاملة في العراق .

خامساً : حدود البحث

1. الحدود المكانية : مصرف الاتحاد العراقي ، مصرف اشور الدولي ، مصرف المنصور للاستثمار
2. الحدود الزمانية الفترة من 2015 الى 2019

خامساً : مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم الاعتماد في جمع البيانات والمعلومات التي تخصُ موضوع البحث على :

1. القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع البحث.

2. الكتب والمراجع العلمية باللغتين العربية والانكليزية.
3. الأطاريح والرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث .
4. التقارير المالية و غير المالية للمصارف عينة البحث
5. المقابلات الشخصية مع بعض شخوص عينة البحث من ذوي العلاقة .

المحور الثاني : الجانب النظري

لجنة بازل III و مقرراتها و تأثيرها في المصارف

اولاً : نبذة تاريخية عن لجنة بازل للرقابة المصرفية

ان السبب الرئيس في تأسيس و انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية كان انهيار نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الاجنبي (Bretton Woods exchange rate system) الذي كان ساري المفعول حتى عام 1973 ، و نتيجة لأنهيار هذا النظام تعرضت العديد من المصارف للخسارة في العملات الاجنبية ، و في عام 1974 سحب مكتب الاشراف المصرفي الفيدرالي في المانيا الرخصة المصرفية من (Bankhaus Herstatt) الالماني بعد اكتشاف ان عرض البنك للعملات الاجنبية قد وصل الى حوالي ثلاثة اضعاف رأس مال البنك المركزي ، كما تكبدت الفروع الخارجية للبنوك الالمانية خسائر كبيرة في العملات الاجنبية نتيجة عدم استقرار تجارتها مع الدولة مما ادى الى اضافة بعد دولي لتلك الاضطرابات فضلا عن انهيار مصرف (The Franklin National Bank) في نيويورك نتيجة هذه الاضطرابات التي حدثت في الاسواق المالية العالمية (basel , 2014 : 1) ، كما كان لتفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية و فشل مصارف تلك الدول في معالجتها و زيادة حجم الديون المشكوك في تحصيلها احد اسباب تأسيس لجنة بازل فضلا عن المنافسة الشديدة و غير العادلة التي اختلقتها المصارف اليابانية ازاء المصارف الامريكية و الاوربية لتدني رؤوس اموالها (حنينة ، 2014 : 27) .

وبعد هذه الاحداث اجتمع محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة (Grope of ten) وهم (الولايات المتحدة الامريكية ، سويسرا ، فرنسا ، ايطاليا ، المملكة المتحدة ، كندا ، هولندا ، السويد ، اليابان و كذلك لكسمبورج) في نهاية عام 1974 بمدينة بازل في سويسرا لتأسيس لجنة تحت مسمى لجنة الانظمة المصرفية و الممارسات الرقابية (Committee on banking regulations and supervisory practices) في بادئ الامر و كان ذلك تحت اشراف بنك التسويات الدولية (basel , 2014 : 1) .

وقد تم من خلال تلك اللجنة انشاء منتدى يتم فيه التعاون بين الدول الاعضاء في المسائل الرقابية الخاصة بالمصارف وتم التعاون في تقليص فجوات نظم الرقابة المصرفية ، و في نفس الوقت كان الهدف الاهم تحسين طريقة فهم الرقابة و زيادة جودتها من قبل المصارف في جميع دول العالم وقد تم ذلك من خلال طرق ثلاث هي : (basel , 2001 : 1) .

- تبادل المعلومات التي تخص معايير الرقابة .
- تحسين اجراءات الرقابة الاشرافية على الاعمال المصرفية العالمية .
- وضع معايير يعتقد انها مهمة و ضرورية .

وعقدت اللجنة المذكورة اجتماعها الاول في مدينة بازل السويسرية عام 1975 و حددت في كل عام ثلاث او اربع اجتماعات منتظمة بحيث يحضرالاجتماع ممثلو البنوك المركزية للدول الصناعية التي كانت عشرة دول فقط و بعد ذلك اصبح عددها 28 دولة و من ثم 45 دولة صناعية * .

— بازل 1 (The Basel Capital Accord)

عرفت اتفاقية بازل 1 ايضا باتفاقية بازل لرأس المال ، وهي الشكل الاول لاتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية التي قدمت تقريرها الاول نهاية عام 1987 اذ كان هدفها دعم و تعزيز سلامة النظام المصرفي العالمي و ازالة المنافسة غير العادلة بين المصارف . وقد ركزت على تحديد ووضع معيار لكفاية رأس المال المصرفي لتحقيق الملاءة المالية (التي يقصد بها قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته) . و في بداية عام 1988 تمت الموافقة عليه و اصبحت متطلباته ملزمة للمصارف (بوبكر ، 2014 : 40) . وقد كانت اتفاقية بازل 1 في بادئ الامر تهتم بمخاطر الائتمان المصرفي كواحدة من اهم انواع المخاطر التي تواجه المصارف (Shakdwipee and Mehta, 2017 : 67) .

كما اهتمت بمساعدة المصارف في تحسين نوعية و جودة موجوداتها و كذلك مستوى المخصصات التي يجب تكوينها للموجودات ومدى كفايتها فضلا عن قيامها بتقسيم دول العالم الى مجموعتين رئيستين وفقا لمستوى المخاطر فيها وقدرتها على الايفاء بالتزاماتها وكالاتي : (محبوبة ، 2017 : 22) .

المجموعة الاولى هي دول ذات مخاطر منخفضة وتشمل اليابان و الولايات المتحدة الامريكية و دول الاتحاد الاوربي و سويسرا .

المجموعة الثانية هي دول ذات مخاطر مرتفعة و تشمل جميع دول العالم ما عدا دول المجموعة الاولى .

و بموجب بازل 1 اصبح الحد الادنى المقبول للمصارف كافة لمعدل كفاية رأس المال هو 8 % والذي يتم قياسه بموجب المعادلة الاتية :- (Jablecki , 2009 :18)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}(\text{الشريحة } \mathbf{1} + \text{الشريحة } \mathbf{2})}{\text{مجموع الاصول المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq \mathbf{8}\ \%$$

* الموقع الرسمي للجنة بازل للرقابة المصرفية (https://www.bis.org/bcbs/history.htm)

كما و قامت بازل 1 بتقسيم رأس المال المصرفي الى قسمين (او شريحتين) وهما كالاتي : - (العلي و محسن ، 2018 : 4)

رأس المال الاساسي (الشريحة الاولى) : و الذي يتضمن رأس المال المدفوع وكل انواع الاحتياطات فضلا عن الارباح غير الموزعة.

رأس المال المساند او التكميلي (الشريحة الثانية) : و الذي يتضمن احتياطات اعادة تقييم الموجودات و الاحتياطات المخصصة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها فضلا عن المخصصات العامة .

كما قامت اللجنة بوضع تصنيفات لعمليات المصارف على اساس درجات مختلفة من المخاطرفتم ادراج اوزان ترجيحية للموجودات تختلف باختلاف درجة المخاطرة لذا لم تصنف الموجودات مثلا على اساس درجة الالتزام بالتسديد حيث تم وضع خمسة اصناف من الاوزان هي (صفر% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100%) و تشمل البنود داخل الميزانية و خارجها و اعطت اللجنة الحرية للبنوك المركزية للتحكم ببعض الاوزان الترجيحية للموجودات (محبوبة ، 2017 : 22) .

— بازل 2 (Basel II)

في عام 2004 قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية باضافة تعديلات على اتفاقية بازل 1 فتم اصدار وثيقة بعنوان (التقارب الدولي في معايير و قياس رأس المال) حيث كانت اكثر شمولية والهدف منها هو ان تحل محل بازل 1 ، و بعد ذلك وتحديدا في يونيو من عام 2006 تم تعديل الوثيقة الاخيرة و قد وافقت عليها الدول الاعضاء حتى تم تطبيقها في بداية عام 2007 ، يتبين ان الهدف من اصدار بازل 2 هو جعل رأس المال المصرفي اكثر حساسية للمخاطر ولمواكبة التطورات التي حدثت في السوق المالية ويتم ذلك من خلال تعزيز انظمة الرقابة المصرفية لزيادة صلابتها تجاه المخاطر (Dugan and Covington , 2011 : 6) . كما و اكدت بازل 2 على تحسين قدرات ادارات المصارف في قياس و تقييم المخاطر من خلال ايجاد التناسق بين متطلبات رأس المال المصرفي و ممارسات ادارة المخاطر الحديثة وان السلطة الرقابية لها دور كبير في تفعيل هذا التناسق و التأكد من صلاحية تطبيقه ، فضلا عن تطوير و تحسين طرق الافصاح الخاص بمخاطر رأس المال و الذي يعرف بانضباط السوق (Market Discipline) (الحسيناوي ، 2012 : 33) . كما وان بازل 2 اضافت نوع جديد من المخاطر المصرفية لم يدرج ضمن سابقتها بازل 1 وهي مخاطر التشغيل بعد ان كانت بازل 1 تتضمن فقط مخاطر السوق و مخاطر الائتمان كما تم وضع طرق جديدة لاحتساب مخاطر الائتمان وهي المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي مما ادى الى تغيير في مقام نسبة كفاية رأس المال اذ اصبحت كالاتي :- (رحال و مفتاح ، 2013 : 6)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال(الشريحة 1 + الشريحة 2)}}{\text{المخاطر التشغيلية + مخاطر السوق + مخاطر الائتمان}} \geq 8\ \%$$

وبناءا على ذلك فان بازل 2 تقوم على ثلاثة اركان او محاور اساسية وهي :- (الربيعي و راضي ، 2011 : 57)

المحور الاول : المتطلبات الدنيا لرأس المال (Pillar1)

حيث يركز هذا المحور على وضع الحد الادنى لرأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق . بمعنى اخر ربط نسبة كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف لبيان مدى امكانية المصرف في قياس تلك المخاطر و التحوط المسبق لها ويكون الحد الادنى هو 8% من رأس المال .

المحور الثاني : عمليات المراجعة الاشرافية والتقييم الذاتي (Pillar2)

تتضمن هذه العمليات مجموعة من المبادئ الاساسية التي تتضمن ارشادات تعالج الاتفاقية من خلالها مخاطر سعر الفائدة لمحفظة الاوراق المالية التي تعد من ضمن مخاطر السوق ، ويمكن توضيح تلك المبادئ بالاتي :-

- ان يتوفر للمصارف اطار شامل يتضمن قياس المخاطر التي تمت اضافتها الى بازل 2 و مدى كفاية رأس المال لتغطيتها.
- مراقبة مستمرة لرأس المال لتجنب انخفاضه عن النسبة المحددة لمواجهة المخاطر و توفير خطط مناسبة في حال حدوث الانخفاض .
- التأكد من قدرة المصرف على تقييم كفاية رأس ماله بصورة صحيحة وذلك من قبل السلطات الرقابة الاشرافية

المحور الثالث : انضباط السوق (Pillar 3)

يعتبر هذا المحور مكملا للمحورين السابقين اذ يتم تشجيع الانضباط من وجهة نظر لجنة بازل من خلال تطوير متطلبات الافصاح و الشفافية التي تسمح للمشاركين في السوق المالي الاطلاع على المعلومات الرئيسة التي تخص المخاطر التي تواجهها وقدرتهم على تقييمها وبالتالي يساعد هذا المحور المصارف و المراقبين على ادارة المخاطرو دعم الاستقرار فضلا عن المساعدة في تلافي عمليات اغراق السوق بالمعلومات التي من الصعب تحليلها واستخدامها لمعرفة كمية المخاطر الحقيقية .

— بازل III (Basel III)

بازل III هي انعكاس او رد فعل للازمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 والتي كان من اهم اسبابها قيام المصارف بزيادة الرافعة المالية بصورة مفرطة فضلا عن النقص في السيولة والذي ادى الى انخفاض مستوى الملاءة المالية مما

ادى الى انخفاض مستوى ثقة الجمهور بالمصارف . لذا ركزت هذه الاتفاقية على زيادة صلابة الانظمة المصرفية في مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.(Basel , 2014 : 4) . وقد تمت المصادقة على بازل III في عام 2010 من قبل ممثلي الدول الاعضاء حيث تناولت مجموعة من التعديلات للمحاورالثلاثة التي جاءت بها بازل 2 لمعالجة نقاط الضعف التي كانت تعاني منها ، والهدف من ذلك هو جعل النظام المصرفي اكثر مرونة لامتصاص او التقليل من تأثير المخاطرالتي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وذلك عن طريق تعزيز رأس المال من خلال زيادة الموارد الذاتية للمصارف بهدف تقييد الرافعة المالية (Basel , 2011 : 2).

ثانياً : التغييرات الرئيسة في بازل III

هناك ثلاث تعديلات رئيسة قامت بها لجنة بازل III و التي تسببت في تعقيد و صعوبة الاعمال المصرفية ، هي كالاتي :- (داوود و جدوع ، 2017 : 273)

1. شددت بازل III على المصارف في تعريف ما يشكل رأس المال المصرفي من خلال اضافة شريحة اخرى له و هي رأس المال الاحتياطي لمواجهة الازمات المالية مما تسبب في احتياج المصارف الى قدر اكبر من رأس المال ، ويتم حساب رأس المال كنسبة من قاعدة الموجودات المرجحة بالمخاطر .
2. ركزت بازل III على موقف السيولة المصرفية على المدى القصير لجعل المصارف اكثر مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية اذ وضعت ضوابط جديدة لتغطية نسبة السيولة على اساس مخزون المصارف من الموجودات السائلة العالية الجودة (و المقصود بها انها موجودات من الممكن تحويلها الى نقد بسهولة) مقسومة على صافي التدفقات النقدية خلال مدة 30 يوم ، و هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على تحويل موجوداته الى نقد خلال 30 يوم ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%
3. والتعديل الاكثر اهمية هو تحقيق التوافق الافضل ما بين الموجودات و المطلوبات من خلال نسبة تمويل صافية و مستقرة ، وتكون هذه النسبة من خلال قسمة قيمة التمويل المتاح على قيمة التمويل المطلوب كما يجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100% .

ثالثاً : متطلبات لجنة بازل III للرقابة المصرفية:-

تتضمن متطلبات لجنة بازل III كل من الاتي:-

1. **تحسين جودة وبنية قاعدة رأس المال المصرفي:** ترى بازل ان مكونات رأس المال لم تعد كافية لامتصاص الخسائر لذا فمن الضروري تدعيم جودة وحجم رأس المال لضمان الاستمرارية في عمليات الائتمان المصرفي، لذا اقرت بازل III زيادة متطلبات الشريحة الاولى من رأس المال والتي تتضمن حقوق الملكية وادوات مالية اخرى من 4% الى 6 % من خلال زيادة نسبة حقوق لمساهمين من 2 % الى 4.5% اي ان رأس المال الاساسي يتكون من 4.5% حقوق المساهمين و1.5% رأس مال اضافي، فضلا عن اضافة رأس مال احتياطي بنسبة 2.5% كاسهم عادية للوقاية من الافراط في منح الائتمان مما زادت من كمية رأس المال الاساسي الذي تحتفظ به المصارف لتصل الى 7% * لمواجهة الازمات المالية، اما في حالة انخفاضه عن النسبة فيجب على السلطات الرقابية ان تفرض قيودا على الارباح الموزعة في المصارف او المنح والمكافأت المالية للموظفين (basel , 2010: 12)، كما وتم رفع نسبة كفاية رأس المال الى 10.5% بعدما كانت 8% من خلال زيادة نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال المصرفي لذا نلاحظ ارتفاع رأس مال الشريحة الاولى الاجمالي الحالي من 4.5% الى 7% لذلك يجب على المصارف ان تزيد من نسبة الاسهم الممتازة ثلاثة اضعاف لتصل الى 7% لمواجهة التقلبات والصدمات المستقبلية واخيرا اضافت بازل III على المصارف شرط وهو الاحتفاظ بنسبة تتراوح بين 0% و2.5% من رأس المال (حقوق المساهمين) لمواجهة اثار الدورات الاقتصادية، وكذلك زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% الى 10.5% من خلال زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق* و التسنيد وغيرها من الادوات المركبة الاخرى والغاية من كل ذلك هو الحد من الارباح الموزعة، كما وسعت بازل III الى تحسين الافصاح والشفافية لدى المصارف لان الافصاح عن هيكلية رأس المال المصرفي كان غير كافيا مما تسبب في انهيار العديد من المصارف رغم امتلاكها نسبة مرتفعة من كفاية رأس المال ولكن السبب الحقيقي كان انخفاض نسبة حقوق المساهمين من اجمالي رأس المال. (محسن، 2017: 264) وبالتالي اصبحت معادلة نسبة كفاية رأس المال بموجب اتفاقية بازل III بالشكل الاتي:-

رأس المال(رأس المال الاساسي+رأس المال المساند+ رأس المال التحوطي)
نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر السوق مخاطر، الائتمان مخاطر، التشغيل)

والجدول الاتي يوضح باختصار متطلبات الحد الادنى من رأس المال المصرفي وفقا لبازل III:

الجدول (1) متطلبات الحد الادنى من رأس المال المصرفي وفقا لبازل III

التفاصيل / المتطلبات	حقوق المساهمين (الاسهم العادية)	رأس المال الشريحة الاولى	رأس المال الشريحة الثانية	اجمالي رأس المال
الحد الادنى	% 4.5	%6	%2	%8
رأس مال التحوطي	%2.5	%2.5		%2.5
مجموع رأس المال التحوطي والحد الادنى	%7	%8.5	%2	%10.5
رأس المال التحوطي ضد الدورات الاقتصادية**	%2.5 – 0			

المصدر: (Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient (banks and banking systems

ولكي تتمكن المصارف من زيادة متطلبات الحد الادنى لرأس المال وفقا لمقررات بازل III فعليها اما زيادة عدد الاسهم العادية عن طريق الاكتتاب العام او تخفيض حجم القروض التي تمنحها وبالتالي فهي تحتاج الى وقت طويل لتطبيق هذه المتطلبات لذا منحت لجنة بازل III المصارف وقتا كافيا لذلك اذ يبدأ تطبيق المتطلبات الجديدة تدريجيا من عام 2013 حتى عام 2019، وبحلول عام 2015 يجب ان تكون المصارف قد رفعت نسبة الاحتياطي الى 4.5%، وبحلول عام 2019 من المفترض ان ترتفع بنسبة 2.5% والذي يشير الى رأس المال التحوطي. والجدول الاتي يوضح مراحل تطبيق هذه المتطلبات الجديدة: (مفتاح ورحال، 2013: 12)

الجدول (2) مراحل تطبيق متطلبات بازل III للحد الادنى لرأس المال

السنة / المتطلبات	يشير التظليل الى الفترات الانتقالية / التطبيق يكون في 1 / 1 من كل عام								
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الادنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			% 3.5	% 4	% 4.5	% 4.5	% 4.5	% 4.5	% 4.5
رأس المال التحوطي						%0.625	%1.25	%1.875	% 2.5
الحد الادنى لحقوق المساهمين + رأس المال التحوطي			% 3.5	% 4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	% 7
الحد الادنى لرأس المال الفئة 1			% 4.5	% 5.5	% 6	% 6	% 6	% 6	% 6
الحد الادنى من اجمالي رأس المال			% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8	% 8

** Countercyclical buffer range

السنة / المتطلبات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	يشير التظليل الى الفترات الانتقالية / التطبيق يكون في 1 / 1 من كل عام								
رأس المال التحوطي + الحد الادنى من اجمالي رأس المال			% 8	% 8	% 8	%8.625	%9.25	%9.875	10.5 %

المصدر: (Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient (banks and banking systems

2. **متطلبات السيولة:** طرحت بازل III معيارين جديدين بما يخص السيولة المصرفية لانها تعتبر من اهم العوامل التي تسببت في تفاقم الازمة المالية العالمية عام 2008، وهذين المعيارين يتمثلان في نسبتين هما:- (هاني، 2017: 311)

أ. **نسبة تغطية السيولة (LCR):** وهي النسبة التي تعزز من المرونة في الاجل القصير للمخاطر المتوقعة من خلال التأكد من وجود موجودات ذات سيولة، وتعني السيولة هنا سهولة تحويل الموجودات الى نقد فورا ومن دون تكبد خسارة في قيمتها الحقيقية (مثل سندات الخزينة) وبما يمكنها من الصمود لمدة قدرها 30 يوم خلال الازمات المالية التي من الممكن ان تحدث في المستقبل، ويجب ان لا تقل النسبة عن 100%. ويمكن توضيحها بالمعادلة الاتية: (Basel , 2013: 13)

$$\text{نسبة تغطية السيولة}(\boldsymbol{LCR}) = \frac{\text{موجودات ذات سيولة مرتفعة } (\boldsymbol{HQLA})}{\text{حجم التدفقات النقدية خلال } \mathbf{30} \text{ يوم}} \geq \mathbf{100\%}$$

ب. **نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR):** هذه النسبة تستخدم لقياس نسبة السيولة في المدى المتوسط والطويل والهدف منها هو توفير موارد سائلة مستقرة للمصرف والسبب وراء ذلك هو الازمة المالية العالمية الاخيرة اذ تعرضت العديد من المصارف العالمية الكبيرة للانهيار نتيجة اعتمادها المفرط على التمويل قصير الاجل من سوق الاقتراض مابين المصارف والهدف الرئيس من هذه النسبة هو رقابة سيولة المصارف، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100 % ويمكن توضيحها بالمعادلة الاتية:- (Bank for international settlements , 2018: 1)

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر}(\boldsymbol{NSFR}) = \frac{\text{اجمالي التمويل المتاح}(\boldsymbol{ASF})}{\text{اجمالي التمويل المطلوب}(\boldsymbol{RSF})} \geq \mathbf{100\%}$$

3. **الرافعة المالية (LR):** والمقصود بالرافعة المالية مدى اعتماد المصرف على الاقتراض من المصارف الاخرى في سد احتياجاته المالية سواء أكانت سندات ام قروض مما ينعكس على الارباح وعلى مستوى المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها من جراء الاعتماد على اموال الغير، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 3%، ويمكن قياس نسبة الرافعة المالية لاي مصرف من خلال المعادلة الاتية: (Basel , 2014: 1)

$$\text{الرافعة المالية } (\boldsymbol{L.R}) = \frac{\text{الشريحة الاولى من رأس المال}}{\text{الموجودات}} \geq \mathbf{3\%}$$

الموجودات في المعادلة اعلاه تشمل الموجودات داخل الميزانية والموجودات خارج الميزانية وهي المشتقات المالية

4. **مخاطر الائتمان المرتبط بالمشتقات المالية وعملية اعادة شراء الاوراق المالية وسندات الخزينة:** تنشأ هذه المخاطر عن العمليات المرتبطة بالمشتقات المالية وتمويل سندات الدين لتغطية الخسارة الناجمة عن اعادة تقييم الموجودات المالية في ضوء تقلبات الاسعار السوقية، اذ ركزت بازل III على مخاطر الجهات المقترضة المقابلة من خلال تخصيص رأس مال اكبر مما كان عليه في بازل 2 لتغطيتها. (داود وجدوع، 2017: 277) كما والزمت بازل III المصارف بوضع برنامج متكامل لاختبارات الضغط من خلال استخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الخسائر التي من الممكن ان يتعرض لها نتيجة المخاطر المتنوعة مما يلزم المصرف ان تتوفر لديه المعلومات الكاملة عن المقترضين ودرجة التزامهم بالسداد وكذلك مخاطر السوق كارتفاع اسعار الفائدة، وبالتالي يتم تصميم برامج ضغط في ظل سيناريوهات معقدة وصعبة لقياس المخاطر ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال والسيولة والربحية. (محبوبة، 2017: 47)

ثالثاً: تأثير متطلبات بازل III على النظام المصرفي

لقد حفزت الازمة المالية العالمية الاخيرة البنوك المركزية بأن تفكر بصورة اكثر جدية في موضوع زيادة رأس المال المصرفي لتفادي الازمات التي قد تسببها مخاطر الائتمان ، لذا تعد بازل III درسا تم الاستفادة به من الازمة المالية لزيادة

حماية وتحصين المصارف حول العالم من الاختلالات و الازمات التي تؤثر على استقرار النظام الاقتصادي العالمي وتسبب انهياره . ويمكن تلخيص اهم تأثيرات لجنة بازل III على القطاع المصرفي في الاتي :- (مفتاح و رحال ، 2013 : 13)

1. اعادة هيكلة رأس المال المصرفي وزيادته .
2. زيادة القيود و التكلفة وضعت حدودا على قدرة المصرف في توفير خدمات كاملة مثل خدمات التوريق .
3. انخفاض احتمالية حدوث الازمات المالية بسبب تعزيز رأس المال المصرفي بالموجودات و الاحتياطات السائلة مع التركيز على ادارة المخاطر مما يساعد على استقرار النظام المالي على المدى الطويل .
4. اصبحت السيطرة على المصارف اقوى من قبل بفضل مقررات بازل III وهذا يضمن للمصارف توفير الملاءة المالية التي يتم من خلالها يتم التصدي للازمات المالية فضلا عن ان طريقة احتساب المخاطراصبحت اكثر صرامة و دقة في عملية تقييم الموجودات .
5. انخفاض ربحية المصارف وكذلك العائد على حقوق المساهمين نتيجة انخفاض اقبال المساهمين على الاسهم المصرفية.
6. واجهت البنوك الضعيفة صعوبات كبيرة في رفع رؤوس اموالها بسبب الضغوط التي فرضت عليها .
7. زيادة حجم الاحتياطات المصرفية فضلا عن تحسين نوعية رأس المال .
8. التحول من الطلب على التمويل قصير الاجل الى التمويل طويل الاجل اذ ان ادخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الاجل دفعت الشركات للميل نحو التمويل طويل الاجل مما اثر في هامش الربح .
9. انخفاض قدرة المصارف على الاقراض بسبب الشروط و القيود التي حددتها بازل III بشأن زيادة الاحتياطات مما يعمق من ازمة السيولة وبالتالي يصعب على المصارف الحصول على السيولة في الاجل القصير مما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للافراد والشركات بسبب ارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف .
10. ستحد معايير بازل III من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية بسبب فرضها قيود على السيولة النقدية والتي تؤدي الى التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل تلك المشاريع و التي تقودها الدوله .

المحور الثالث: الجانب العملي

مدى تطابق متطلبات الرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث مع متطلبات بازل III و البنك المركزي العراقي

اولاً : نبذة مختصرة عن مجتمع و عينة البحث :

يتكون القطاع المصرفي العراقي الذي يمثل مجتمع البحث وعلى رأسه البنك المركزي العراقي من 73 مصرفا بضمنها المصارف الحكومية و الاهلية و الاسلامية ، اذ يبلغ عدد المصارف الحكومية 7 مصارف تجارية و متخصصة و اسلامية وكذلك 24 مصرف تجاري اهلي (خاص) فضلا عن 24 مصرف اسلامي اهلي (خاص) و كذلك 16 فرعا لمصارف تجارية اجنبية و فرعين من المصارف الاسلامية الاجنبية (البنك المركزي العراقي ، 2019 : 119 - 120) .

هنا وكانت عينة البحث عينة عمدية تكونت من ثلاثة مصارف تجارية و هي مصرف الاتحاد العراقي و مصرف اشور الدولي و مصرف المنصور للاستثماروقد تم اختيار هذه المصارف كعينة عمدية للبحث بسبب توفر بيانات هذه المصارف اللازمة لاعداد البحث وعدم توفرها للمصارف الاخرى .

ثانياً : تحليل متطلبات الرقابة الداخلية لمصرف الاتحاد العراقي

من خلال مراجعة التقارير السنوية لمصرف الاتحاد العراقي و مقابلة السيد مدير قسم الدراسات المصرفية في مصرف الاتحاد العراقي تم عمل مقارنة بين متطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي من جهة و ما هو مطبق فعلا في المصرف من جهة اخرى ، ويمكن توضيح المقارنة من خلال الجدول الاتي :-

الجدول (1) مقارنة بين متطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي و متطلبات الرقابة الداخلية في مصرف الاتحاد العراقي

ت	الفقرات	متطلبات بازل III	متطلبات البنك المركزي العراقي	متطلبات الرقابة الداخلية في المصرف	نتيجة المقارنة
.1	**تاريخ البدء بتطبيق المتطلبات**	2013	2017	2018	مطبق متأخر
.2	**مكونات رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند+ رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند	غير مطبق

.3	**معادلة كفاية رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند / الموجودات داخل الميزانية فقط المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	غير مطبق
.4	**معدل كفاية رأس المال**	10.5% فأكثر	12.5% فأكثر	42%	مطبق
.5	**المخاطر التي يتم تغطيتها**	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطرالائتمان	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مطبق
.6	**قياس مخاطر الائتمان**	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي	التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية ، Poor Standard's and ،Capital Intelligence Fitch Rating's Moody's،	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي	مطبق
.7	**معادلة نسبة تغطية السيولة**	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	—	غير مطبق
.8	**نسبة تغطية السيولة**	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق
.9	**معادلة الرافعة المالية**	رأس المال الشريحة الاولى / الموجودات داخل و خارج الميزانية	رأس المال الشريحة الاولى / الموجودات داخل و خارج الميزانية	1.نسبة الرافعة المالية الاولى: اجمالي الودائع و الحسابات الجارية / رأس المال و الاحتياطات 2.نسبة الرافعة المالية الثانية : رأس المال و الاحتياطات / اجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	غير مطبق
.10	**نسبة الرافعة المالية**	3% فأكثر	3% فأكثر	1. نسبة الرافعة المالية الاولى : 56% 2. نسبة الرافعة المالية الثانية : 55%	غير مطبق
.11	**معادلة صافي التمويل المستقر**	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	—	غير مطبق
.12	**نسبة صافي التمويل المستقر**	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مقابلة شخصية مع السيد طلال مدير قسم الدراسات المصرفية في مصرف الاتحاد العراقي

ويمكن تحليل ما تقدم على وفق الاتي :-

1. بدأ المصرف بتطبيق متطلبات بازل III في عام 2018 علما ان لجنة بازل حددت تاريخ بدء التطبيق من عام 2013 الى 2019 و كما حدد البنك المركزي تاريخ بدء التطبيق في عام 2017 ، و عليه يمكن اعتبار ان المصرف ملتزم بتطبيق بازل III لكنه متأخر في ذلك .
2. مكونات رأس المال المصرفي تم تحديدها من قبل المصرف كما حددته لجنة بازل III و البنك المركزي

العراقي و هو (رأس المال الاساسي + رأس المال المساند) لكن بدون تخصيص رأس مال احتياطي اضافي و الذي يجب ان يشكل 2.5% من الشريحة الاولى لرأس المال مما يعد خللاً في تطبيق المصرف لمتطلبات بازل III او عدم التزامه بها .

3. معادلة كفاية رأس المال المصرفي تم تطبيقها من قبل المصرف و لكن تم حساب الموجودات داخل الميزانية فقط دون خارجها خلافاً لما حددته لجنة بازل III و البنك المركزي العراقي كما لم تتضمن رأس المال الاحتياطي مما يعد خللاً في تطبيق متطلبات بازل .
4. تجاوز معدل كفاية رأس المال للمصرف الحد الادنى له و المحدد من قبل لجنة بازل (10.5%) بمقدار (31.5 %) كما تجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي (12.5%) بمقدار (29.5 %) وهذا يعد خللاً في تطبيق المصرف لان ذلك يشير الى سيولة مرتفعة غير مستغلة من قبل المصرف فضلا عن احتمالية وجود خللاً في الوحدات التشغيلية له .
5. المخاطر التي يتم تغطيتها من قبل المصرف هي مخاطر الائتمان و مؤخرا في عام 2019 بدأ بتغطية مخاطر السوق و التشغيل و بهذا يعتبر مطبقاً لمتطلبات بازل III
6. اما بالنسبة لطريقة قياس مخاطر الائتمان فالمصرف يعتمد على المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي وهو بذلك مطبق لمتطلبات بازل III .
7. نسبة تغطية السيولة LCR غير مطبقة من قبل المصرف و هذا نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات بازل III من قبل المصرف .
8. نسبة الرافعة المالية LR تم تطبيقها من قبل مصرف الاتحاد لكن بطريقة تختلف عن الطريقة التي حددتها لجنة بازل III من خلال الاعتماد على معادلتين موضحة بالجدول السابق وهذا يؤشر عدم التزام المصرف بمتطلبات بازل III .
9. نسبة صافي التمويل المستقر NSFR غير مطبقة من قبل المصرف مما يعد نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات بازل III .

ثالثاً : تحليل متطلبات الرقابة الداخلية لمصرف الاشور الدولي

من خلال مراجعة التقارير المالية السنوية لمصرف اشور الدولي تم عمل مقارنة بين متطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي من جهة و ما هو مطبق فعلاً في المصرف من جهة اخرى ، ويمكن توضيح المقارنة من خلال الجدول الاتي :-

جدول (2) مقارنة بين متطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي و متطلبات الرقابة الداخلية في مصرف اشور الدولي

ت	الفقرات	متطلبات بازل III	متطلبات البنك المركزي العراقي	متطلبات الرقابة الداخلية في المصرف	نتيجة المقارنة
.1	**تاريخ البدء بتطبيق المتطلبات**	2013	2017	2019	مطبق متأخر
.2	**مكونات رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند+ رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند	غير مطبق
.3	**معادلة كفاية رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية وخارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	غير مطبق
.4	**معدل كفاية رأس المال**	10.5% فأكثر	12.5% فأكثر	271%	مطبق
.5	**المخاطر التي يتم تغطيتها**	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مطبق
.6	**قياس مخاطر الائتمان**	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي	التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية Poor Standard's and	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي ، Moody's	مطبق

			Capital Intelligence ، Fitch Rating's ، Moody's،		
.7	**معادلة نسبة تغطية السيولة**	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	مطبق
.8	**نسبة تغطية السيولة**	100% فأكثر	100% فأكثر	%470	مطبق
.9	**معادلة الرافعة المالية**	رأس المال الشريحة الاولى / الموجودات داخل و خارج الميزانية	رأس المال / الموجودات داخل و خارج الميزانية	—	غير مطبق
.10	**نسبة الرافعة المالية**	3% فأكثر	3% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق
.11	**معادلة صافي التمويل المستقر**	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	—	غير مطبق
.12	**نسبة صافي التمويل المستقر**	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوي لمصرف اشور الدولي لعامي 2019 – 2020

و يمكن تحليل ما تقدم على وفق الاتي :-

1. بدأ مصرف اشور بتطبيق متطلبات بازل III عام 2019 علماً ان لجنة بازل قد حددت تاريخ بدء التطبيق من عام 2013 الى عام 2019 كما حدد البنك المركزي العراقي تاريخ بدء التطبيق عام 2019 ، و عليه يمكن اعتبار ان المصرف ملتزم بتطبيق بازل III لكنه متأخر في ذلك .
2. يتكون رأس المال المصرفي لمصرف اشور من رأس المال الاساسي و رأس المال المساند و لا يتضمن رأس المال الاحتياطي الاضافي الذي نصت علية مقررات بازل III والذي يشكل نسبة (2.5%) من رأس المال الاساسي كما هي متطلبات البنك المركزي العراقي مما يعتبر خللاً في تطبيق متطلبات بازل III وعدم التزامه بها .
3. معادلة نسبة كفاية رأس المال المصرفي تكون بالنسبة لمصرف اشور (رأس المال الاساسي + رأس المال المساند / مجموع الموجودات داخل و خارج الميزانية مرجحة بمخاطر السوق و التشغيل و الائتمان) و هي مخالفة للمعادلة التي نصت عليها بازل III كونها لا تتضمن رأس المال الاحتياطي الذي يعد جزءاً من مكونات راس المال المصرفي مما يعد خللاً في تطبيق المصرف لمتطلبات بازل .
4. تجاوز معدل كفاية رأس المال لمصرف اشور الدولي ما نصت عليه متطلبات بازل III كحد ادنى بمقدار (260.5 %) و ما حدده البنك المركزي العراقي بمقدار (258.5 %) وهي نسبة لا تدل مطلقاً على كفاءة العمل المصرفي وانما تشير الى وجود خلل في الانظمة التشغيلية او ان هناك كمية سيولة مرتفعة غير مستغلة من قبل المصرف .
5. اما بالنسبة للمخاطر التي يتم تغطيتها من قبل المصرف فهي تماما كما وردت في بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي و هي مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السيولة وبذلك يعد المصرف مطبقاً لمتطلبات بازل III .
6. يعتمد مصرف اشور على المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي في قياس مخاطر الائتمان كما نصت عليه بازل III فضلا عن اعتماده على مؤسسة Mood`s للتصنيف الخارجي لمخاطر الائتمان الذي تضمنته متطلبات البنك المركزي العراقي هو بذلك مطبق لما نصت عليه بازل III.
7. يطبق المصرف نسبة تغطية السيولة LCR التي نصت عليها بازل III و كذلك تضمنتها متطلبات البنك المركزي العراقي ، وقد تجاوزت نسبة تغطية السيولة لمصرف اشور النسبة المحددة من قبل بازل III (100%) وكذلك ما حدده البنك المركزي (100%) بمقدار (370 %).
8. اما نسبة الرافعة المالية LR فانها غير مطبقة من قبل المصرف مما يعد نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات بازل III .
9. و كذلك نسبة صافي التمويل المستقر NSFR غير مطبقة من قبل مصرف اشور الدولي مما يعد نقصاً واضحاً في الالتزام بتطبق متطلبات بازل III .

رابعاً: تحليل متطلبات الرقابة الداخلية لمصرف المنصور للاستثمار

من خلال مراجعة التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار تم عمل مقارنة بين متطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي من جهة و ما هو مطبق فعلاً في المصرف من جهة اخرى ، ويمكن توضيح المقارنة من خلال الجدول الاتي :-

الجدول (3) مقارنة بين مطلبات بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي و متطلبات الرقابة الداخلية في مصرف المنصور للاستثمار

ت	الفقرات	متطلبات بازل III	متطلبات البنك المركزي العراقي	متطلبات الرقابة الداخلية في المصرف	نتيجة المقارنة
.1	**تاريخ البدء بتطبيق المتطلبات**	2013	2017	2019	مطبق متأخر
.2	**مكونات رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند+ رأس المال الاحتياطي	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند	غير مطبق
.3	**معادلة كفاية رأس المال المصرفي**	رأس المال الاساسي+ رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند + رأس المال الاحتياطي / الموجودات داخل الميزانية و خارجها المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	رأس المال الاساسي + رأس المال المساند / الموجودات داخل الميزانية فقط المرجحة باوزان مخاطر التشغيل و الائتمان و السوق	غير مطبق
.4	**معدل كفاية رأس المال**	10.5% فأكثر	12.5% فأكثر	%209	مطبق
.5	**المخاطر التي يتم تغطيتها**	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الائتمان	مخاطر السوق و السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل	مطبق
.6	**قياس مخاطر الائتمان**	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي	التصنيفات الائتمانية الصادرة من مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية ، Standard’s and Poor ،Capital Intelligence Fitch Rating's Moody's،	المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي	مطبق
.7	**معادلة نسبة تغطية السيولة**	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	موجودات ذات سيولة مرتفعة / حجم التدفقات النقدية خلال 30 يوم	—	غير مطبق
.8	**نسبة تغطية السيولة**	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق
.9	**معادلة الرافعة المالية**	رأس المال الشريحة الاولى / الموجودات داخل و خارج الميزانية	رأس المال الشريحة الاولى / الموجودات داخل و خارج الميزانية	—	غير مطبق

.10	**نسبة الرافعة المالية**	3% فأكثر	3% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق
.11	**معادلة صافي التمويل المستقر**	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	اجمالي التمويل المستقر المتاح / اجمالي التمويل المطلوب	—	غير مطبق
.12	**نسبة صافي التمويل المستقر**	100% فأكثر	100% فأكثر	لا توجد نسبة محددة	غير مطبق

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف للسنوات (2015 – 2019)

ويمكن تحليل ما تقدم على وفق الاتي :

1. بدأ مصرف المنصور بتطبيق متطلبات بازل III عام 2019 علماً ان لجنة بازل قد حددت تاريخ بدء التطبيق من عام 2013 الى عام 2019 كما حدد البنك المركزي العراقي تاريخ بدء التطبيق عام 2017 ، و عليه يمكن اعتبار ان المصرف ملتزم بتطبيق بازل III لكنه متأخر في ذلك .
2. يتكون رأس المال المصرفي لمصرف المنصور من رأس المال الاساسي و رأس المال المساند و لا يتضمن رأس المال الاحتياطي الاضافي الذي نصت علية مقررات بازل III والذي يشكل نسبة (2.5%) من رأس المال الاساسي كما هي متطلبات البنك المركزي العراقي مما يعتبر خللاً في تطبيق متطلبات بازل III و عدم التزامه بها .
3. معادلة نسبة كفاية رأس المال المصرفي لمصرف المنصور (رأس المال الاساسي + رأس المال المساند / مجموع الموجودات داخل الميزانية فقط مرجحة بمخاطر السوق و التشغيل و الائتمان) و هي مخالفة للمعادلة التي نصت عليها بازل III كونها لا تتضمن رأس المال الاحتياطي الاضافي في بسط النسبة كما تخلو من الموجودات خارج الميزانية في مقام النسبة وهذا يعد نقصاً واضحاً في تطبيق المصرف لمتطلبات بازل .
4. تجاوز معدل كفاية رأس المال لمصرف المنصور ما نصت عليه متطلبات بازل III كحد ادنى بمقدار (198.5%) و ما حدده البنك المركزي العراقي بمقدار (196.5%) وهي نسبة مرتفعة جدا تشير الى انخفاض مستوى كفاءة العمل المصرفي فضلا عن وجود خلل في الانظمة التشغيلية .
5. اما بالنسبة للمخاطر التي يتم تغطيتها من قبل مصرف المنصور فهي كما وردت في بازل III و متطلبات البنك المركزي العراقي تقريباً و هي مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل و مخاطر السوق مضاف لها مخاطر السيولة وبذلك يعتبر المصرف مطبقاً لمتطلبات بازل III.
6. المنهج المعياري و المنهج القائم على التقييم الذاتي هي الطرق التي يتبعها مصرف المنصور في قياس مخاطر الائتمان و التي اكدت عليه بازل III و كذلك البنك المركزي العراقي هو بذلك مطبق لما نصت عليه بازل III.
7. لا يطبق مصرف المنصور نسبة تغطية السيولة LCRالتي نصت عليها بازل III و كذلك تضمنتها متطلبات البنك المركزي العراقي وهذا نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات بازل III .
8. اما نسبة الرافعة المالية LR فانها غير مطبقة من قبل مصرف المنصور مما يعد نقصاً واضحاً في تطبيق متطلبات بازل III .
9. و كذلك نسبة صافي التمويل المستقر NSFR غير مطبقة من قبل مصرف المنصور وهذا يعتبر نقصاً واضحاً في الالتزام بتطبق متطلبات بازل III .

المحور الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

اولاً : الاستنتاجات

في ضوء الدراسة النظرية و العملية تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :

1. التعديل الاهم الذي جاءت به بازل III هو تحقيق التوافق الافضل بين الموجودات والمطلوبات من خلال نسبة صافي التمويل المستقر.
2. الهدف الاساس من تكوين لجنة بازل III هو زيادة ترصين الرقابة الداخلية للمصارف والتي تعد الجزء الاهم فيها.
3. متطلبات بازل III جاءت لتتواكب مع مصارف الدول المتقدمة والتي من الممكن تغطية المخاطر التي تواجهها من رأسمالها والذي بدوره يمثل تحدياً لمصارف الدول النامية بسبب البيئة غير المناسبة لتطبيق هذه المتطلبات.
4. الرقابة الداخلية في المصارف عينة البحث مهتمة ومعنية بتطبيق متطلبات بازل III ولكن بشكل غير كامل.
5. المصارف عينة البحث مطبقة لمتطلبات بازل III التي تخص نسبة كفاية رأس المال .
6. المصارف عينة البحث غير مطبقة لمتطلبات نسبة تغطية السيولة LCR عدا مصرف اشور الدولي .

7. المصارف عينة البحث غير مهتمه بنسبة الرافعة المالية LR الواردة ضمن متطلبات بازل III رغم اصدار البنك المركزي تعليمات خاصة للبدء بتطبيقها من عام 2017 تدريجياً .
8. تمتلك المصارف عينة البحث قسم ادارة مخاطر مستقل عن باقي الاقسام الاخرى في المصرف .
9. تزداد الرقابة الداخلية رصانة وكفاءة من خلال تطبيق متطلبات لجنة بازل III بالكامل من دون اي نقص.

ثانياً : التوصيات

على ضوء الاستنتاجات النظرية و العملية التي تم التوصل الى التوصيات الاتية :

1. ضرورة اهتمام ادارات المصارف بتطوير الرقابة الداخلية بشكل مستمر لمواكبة التطورات التي تحصل في القطاع المصرفي دولياً.
2. التأكيد على الزام المصارف بتطبيق متطلبات بازل III كاملة ومتابعتها من قبل البنك المركزي ومساءلة المصارف التي لا تستجيب.
3. زيادة اهتمام و تركيز المصارف بعمل هيكل و آليات ادارة المخاطر المصرفية و تفعيلها بالشكل الامثل لحماية المصرف و زيادة حصانته امام تلك المخاطر.
4. ضرورة تقديم حوافز ومكافأت تشجيعية لموظفي قسم الرقابة الداخلية بشكل دوري، مما يعزز من اخلاص وكفاءة عملهم ويعزز مصداقية وشفافية العمل الرقابي*والتدقيق الداخلي.وبما ينعكس إيجابا على العمل المصرفي عموما وتقليص المخاطر المصرفية خصوصا.
5. ضرورة عمل المصارف العراقية على تقليل نسبة كفاية رأس المال المصرفي من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة فاعلة.
6. زيادة الاهتمام بتطبيق او حساب نسبة الرافعة المالية في المصارف المحلية لتجنب الاقتراض المفرط من الاطراف الخارجية.
7. ضرورة تطبيق او حساب نسب السيولة التي جاءت بها بازل III وهي نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSRF للمحافظة على مستوى سيولة جيد بالامد القريب والبعيد.

المصادر و المراجع :

اولاً : المصادر العربية

الكتب العربية :

1. داود ، سلمان فضيلة ، جدوع ، حمزة مخلد (2017) **تقييم الاداء المصرفي - مفاهيم اساسية و ممارسات تطبيقية** ، الطبعة الاولى ، مكتبة سيسبان ، بغداد ، ص 273.
2. الربيعي ، حاكم محسن ، راضي ، محمد عبد الحسين (2011) ، **حوكمة البنوك واثرها في الاداء والمخاطرة** ، الطبعة الاولى ، عَمان ، دار اليازوري للطباعة ، ص 57.

الرسائل و الاطاريح :

1. الحسيناوي ، احمد عبد المهدي (2012) مدى توافر متطلبات الرقابة الاشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل III ، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العاملة في السوق العراقية مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة محاسب قانوني وهي أعلى شهادة مهنية في حقل الاختصاص يتمتع حاملها بجميع حقوق وأمتيازات شهادة الدكتوراه ، بغداد.
2. حنينة ، منار (2014) المعايير الدولية للرقابة المصرفي و تطبيقها في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي ، جامعة قسنطينة - كلية الحقوق ، الجزائر.
3. محبوبة ، سعدي اسماعيل محمد حسن (2017) تعزيز رأس المال المصرفي وفقا لمعايير بازل 3 وتأثيره على مستوى الربحية ، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، مقدم الى مجلس الامناء في المعهد العربي للمحاسبيين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين المركز العام ، بغداد.

الدوريات و البحوث :

1. رحال ، فاطمة ، مفتاح ، صالح (2013) المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي : النمو و العدالة و الاستقرار من منظور اسلامي ايام من 9-10 سبتمبر مداخلة بعنوان تأثيرات مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي ، اسطنبول.
2. العلي ، علي حميد ، محسن ، عواطف جلوب (2018) مقررات لجنة بازل الثالثة و اثارها على النظام المصرفي العراقي دراسة تحليلية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية ، جامعة واسط ، العدد 28 ، الجزء الثاني ، واسط .
3. محسن، مها مزهر (2017) قياس استقرار النظام المصرفي في العراق على وفق متطلبات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 101، المجلد 23، الصفحات من 261 – 278، بغداد.

4. هاني، منال (2017) اتفاقية بازل 3 ودورها في ادارة المخاطر، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة العفرون، العدد 16، المجلد 1، الجزائر.

التقارير :

1. البنك المركزي العراقي (2019) النشرة الاحصائية ، بغداد ، دائرة الإحصاء والأبحاث .
2. التقارير المالية السنوية لمصرف اشور الدولي لسنوات من 2015 الى 2020 .
3. التقارير المالية السنوية لمصرف الاتحاد العراقي للسنوات من 2015 الى 2019 .
4. التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار للسنوات من 2015 الى 2019 .

ثانياً : المصادر الاجنبية

Work Papers and Reports:

1. Bank for international settlements (2018) Net Stable Funding Ratio (NSFR) – Executive Summary.
2. Basel Committee (2001) history of Basel Committee and its membership .
3. Basel Committee (2011) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems .
4. Basel Committee (2014) A brief history of the Basel Committee .
5. Basel Committee (2010) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems.
6. Basel Committee (2013) Basel III: The Liquidity Coverage Ratio and liquidity risk monitoring tools.
7. DUGAN , John, Covington , Burling LLP, Washington, Jennifer XI, Covington , Burling LLP, Washington (2011) US IMPLEMENTATION OF Basel II: FINAL RULES ISSUED BRIEFING NOTE ,pp 464.451 .

Journals :

1. Jablecki ،Juliusz (2009) The impact of Basel I capital requirements on bank behavior and the efficacy of monetary policy ،International Journal of Economic Sciences and Applied Research vol. 2 ، no. 1 ،pp. 16-35 ، Poland .

ثالثاً : مواقع شبكة الانترنت

https://www.bis.org/bcbs/history.htm

رابعاً : المقابلات الشخصية

ت	الاسم الشخص	اسم المصرف	المنصب	تاريخ المقابلة
.1	طلال رحومي	مصرف الاتحاد العراقي	مدير الدراسات المصرفية	2021/6/25